إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/246
للنشر الفوري
٢١ يونيو ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيد أوغستن كارستنز إلى المجلس التنفيذي

أدلى السيد أوغستن كارستنز، أحد المرشحين لمنصب مدير عام صندوق النقد الدولي، بالبيان التالي إلى المجلس التنفيذي في ٢١ يونيو ٢٠١١:

السيدات والسادة، أعضاء المجلس:

في بداية عملية اختيار المدير العام، أرسلت إليكم بيانا أوردت فيه الميزات والقدرات التي أرى أنها تمنحني الخبرة اللازمة لقيادة هذه المؤسسة الفريدة والضرورية على نحو فعال. والآن أرحب بفرصة الحديث إليكم مباشرة بعد أن شرفت بالاجتماع مع السلطات في عدد كبير من بلدانكم خلال الأسابيع الثلاثة الماضية.

إن الصندوق، بعد خمسة وستين عاما من إنشائه، لا يزال مؤسسة دولية ضرورية لا نظير لها. فقد ساهمت رقابة الصندوق ومساعداته المالية وأعماله في مجال وضع المعايير مساهمات بالغة القيمة في تصميم السياسات وإدارتها. وقدم خبراء الصندوق، الذين يعدون أفضل هيئة فنية في هذا المجال، مشورة فعالة بشأن السياسات وإرشادات مفيدة في شؤون الاقتصاد. ومن خلال تسهيلات الإقراض التي يتيحها الصندوق، قام بدور قيادي في حل عدة أزمات سابقة. كذلك أدت مساهمة الصندوق في بناء المؤسسات في البلدان منخفضة الدخل إلى إرساء دعائم الرخاء والحد من عدم المساواة.

ومن خلال التحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية، عزز الصندوق المكانة التي يتمتع بها بتقديم المساعدات المالية الضرورية وتقديم المشورة بشأن السياسات لعدد كبير من البلدان الأعضاء. وقد اعتمد في تحقيق ذلك على التنسيق الكفء مع مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي؛ وإضافة زيادة كبيرة إلى موارده المالية؛ وتجديد شبكة الأمان المالي العالمية بما تشمله من أدوات مبتكرة لتسوية الأزمات ومنع وقوعها.

وبالرغم من هذه الإنجازات، فإن الصندوق لم يصل بعد إلى قصارى إمكاناته. وعلى وجه الخصوص، تأخر التطور

المؤسسي في الصندوق عن ركب التطورات العالمية. وينبغي أن يعالج المدير العام القادم مواطن الضعف الأربعة الأساسية المتبقية، وهي الحوكمة، والقدرة على ممارسة الرقابة الملائمة (على المستويين الوطني والدولي) ومنع الأزمات، والقدرة على تقديم الدعم الفعال لجهود حل الأزمات، وأخيرا الكفاءة اللازمة للحث على تنسيق السياسات على المستوى العالمي. ويهدد عدم معالجة هذه القضايا بتقليص أهمية الصندوق وصرف اهتمام أعضائه.

نقطة الضعف الأساسية الأولى: الحوكمة

إن أهم المخرجات المتوقعة من الصندوق كمؤسسة هي إصدار توصيات بشأن السياسة اعتمادا على نتائج أعمال الرقابة والمساعدة الفنية، وتقديم برامج الإقراض التي ترتبط في العادة بشروط للسياسات الاقتصادية الكلية. وهناك زاوية أخرى يمكن النظر منها إلى هذه المسألة، وهي أن مهمة الصندوق الأساسية تتلخص في دعم بلدانه الأعضاء عندما تحتاج إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن سياساتها.

والنتيجة الطبيعية لرؤية الصندوق من هذا المنظور هي ارتباط فعاليته ارتباطا لا ينفصم بشرعيته. وحتى تُسمع توصيات الصندوق بشأن السياسات وتحظى بالقبول والتنفيذ، لا بد أن يُنظر إليه كمؤسسة مجردة من التحيز والتوجهات السياسية. وأعنى بالتجرد من التحيز أن تكون المساواة سائدة بين البلدان الأعضاء، وألا تكون هناك تحيزات إقليمية، وأن يتحقق التوازن المناسب في أصوات البلدان وتمثيلها. ومع الاعتراف بأن الصندوق يعمل في بيئة سياسية، فمن الضروري أيضا أن يكون الصندوق متحررا من القيود السياسية.

ورغم ما أُحرِز من تقدم في الآونة الأخيرة، فإن إصلاحات الحوكمة متواضعة، وهو ما يمثل تهديدا لفعالية الصندوق.

وهناك ثلاثة مجالات تتعلق بالحوكمة أرى أنها تستحق اهتماما خاصا:

أولا، معالجة نقص التمثيل بين بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ويتضمن هذا زيادة عدد المقاعد المخصصة لهذه البلدان في المجلس التنفيذي وضمان مشاركتها بشكل كاف وعلى أساس من الجدارة في كل مستويات موظفي الصندوق وجهازه الإداري. وقد كانت بلدان الأسواق الصاعدة شريكا موثوقا خلال العقد الماضي. وبإعطاء هذه البلدان المستوى الكافي من الأصوات والتمثيل، يمكن أن يستفيد المجتمع العالمي من خبراتها الواسعة في صنع السياسات.

ثانيا، يجب الاستمرار في إعادة توزيع الحصص لصالح البلدان الصاعدة والنامية. فبناء توافق الآراء يحتل مركزا محوريا في عملية صنع القرار في الصندوق، لكن كفاءة هذه العملية تقتضي أن تكون الظروف المبدئية عادلة لكل البلدان. وأعني بذلك أنه يتعين مراعاة الوزن النسبي لاقتصاد كل بلد عضو عند تحديد قوته التصويتية. وينبغي أن تقوم

الصيغة المستخدمة في حساب الحصص على معايير موضوعية، كما يجب أن تكون التعديلات الدورية والتلقائية جزءا لا يتجزأ من هذه العملية، وأن تتم معالجة التمثيل الزائد لبعض المناطق.

وبكل تأكيد، مع زيادة التمثيل تأتي زيادة المساءلة. فسيكون على بلدان الأسواق الصاعدة أن تشترك اشتراكا كاملا في مسؤولية تعزيز الرخاء على نطاق واسع في الاقتصاد العالمي.

أما الجانب الثالث من جوانب الحوكمة والذي لا يزال يتطلب حلا نهائيا فهو اختيار مدير عام الصندوق. وقد توافقت الآراء في مجموعة العشرين واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية منذ عدة سنوات (منذ عام ٢٠٠٥ على الأقل) على أن يكون اختيار المدير العام على أساس من الشفافية والعدل والجدارة، وبغض النظر عن الجنسية. وقد حان الوقت لتنفيذ ما اتفقت عليه الآراء في هذا الخصوص.

وخلال عملي الأكاديمي وفي مجال صنع السياسات، والذي يتضمن المشاركة المباشرة في تسوية أزمات مختلفة، اكتسبت من المؤهلات والمهارات ما يلزم لقيادة هذه المؤسسة على نحو فعال. وأثناء عملي كمدير تنفيذي ونائب للمدير العام وعضو في إحدى حكومات البلدان الأعضاء، اكتسبت معرفة عميقة ومتكاملة بالصندوق. ولدي القدرة لتقديم القيادة الفكرية اللازمة لهذه المؤسسة. وفي ضوء الخبرة التي أتمتع بها، أعتقد أن تحقيق أقصى درجات القيادة الفعالة لا يتطلب رؤية واضحة وحسب، وإنما أيضا بناء علاقات تقوم على الاحترام والحفاظ على تلك العلاقات كأساس للتعاون الخلاق والبناء.

وإذا وقع علي الاختيار لهذا المنصب، سأكون مديرا عاما يكرس نفسه لخدمة جميع البلدان الأعضاء، وسأعتبر مسؤوليتي الرئيسية حماية المساواة في معاملة البلدان الأعضاء والحفاظ على الطبيعة التعاونية التي تميز هذه المؤسسة، إذ يمثلان الركيزة التي يقوم عليها بقاؤه وفعاليته.

نقطة الضعف الأساسية الثانية: منع الأزمات

لقد أخفق الصندوق إخفاقا كبيرا في توقع الأزمة المالية الأخيرة. وهناك عدة عوامل وراء هذه النتيجة. فمن المؤكد أن عدم كفاية الموارد المخصصة للرقابة والفهم غير الكامل لقضايا القطاع المالي قد ساهما في حدوثها. ويقع اللوم في ذلك أيضا على عدم المساواة. فالرقابة على الاقتصادات المتقدمة كانت مخففة نسبيا مقارنة بالرقابة على البلدان الأخرى. وقد تسبب هذا في جعل البلدان المتقدمة أقل اهتماما برقابة الصندوق، مما أدى بدوره إلى عدم تشجيع خبراء الصندوق على تحدي الثوابت التقليدية. وفي نهاية المطاف، تصبح الرقابة عديمة النفع حين لا تأخذها السلطات مأخذ الجد.

ولتقوية الرقابة، أعتقد أن الأمر يتطلب ما يلي:

١ –إرشاد قوي ينم عن الاهتمام من إدارة الصندوق.
٢ –عدد أكبر من الخبراء المكلفين بالرقابة، بما في ذلك الخبراء الماليون الخارجيون.
٣ –رقابة أكثر كثافة وتدقيقا. فعلى الصندوق أن يتشكك في الثوابت التقليدية ويدقق في آراء السلطات.
٤ –ينبغي أن يكون خبراء الصندوق وإدارته العليا أكثر جرأة فيما يجرونه من تقييمات، وعلى المجلس التنفيذي أن يتقبل ذلك.
٥ –مقاومة التحيز للاقتصادات الصاعدة؛ فهذه الاقتصادات لم تعد "الحلقة الأضعف".
٦ –وبالنسبة لقضايا القطاع المالي، من الواضح أن التنظيم والرقابة من جانب السلطات (بما في ذلك رقابة الصندوق) تأخرت عن ركب الابتكار في الأسواق المالية. وينبغي استعادة التوازن بين الاحتياجات المختلفة، ومنها التوزيع الملائم للموارد وتحسين التنسيق مع المؤسسات الأخرى مثل بنك التسويات الدولية (BIS) ومجلس الاستقرار المالي (FSB) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

ولتحقيق التوازن الصحيح في أعمال الرقابة، ينبغي أن تنظر السلطات إلى الصندوق باعتباره ناصحا وشريكا أمينا، مع تجنب ألا ينتهي الأمر بأن تصبح أسيرة عضويتها فيه.

نقطة الضعف الأساسية الثالثة: تسوية الأزمات

حتى في وجود رقابة ملائمة من الصندوق، سوف تتعرض البلدان للمشكلات. ورغم حتمية هذا الأمر، فإن الصندوق لديه القدرة *وكذلك* المسؤولية للحد من التكاليف المصاحبة ذات الصلة. ويجب أن يكون الصندوق مواكبا لمتطلبات هذه المهمة من حيث موارده المالية وأدواته المستخدمة في الإقراض وقدرته على التشارك مع الهيئات الإقليمية وتصميم برامجه.

ورغم ما تحقق مؤخرا من زيادة في الموارد المتاحة للصندوق حتى يدعم بلدانه الأعضاء، فلا يزال يتعين القيام بالمزيد في هذا الخصوص. ومن الضروري تعديل حجم حصص العضوية. فالموارد المستمدة من حصص العضوية لم تواكب معدل النمو العالمي، أو حجم الأسواق المالية العالمية، أو درجة الترابط بين البلدان. ويتعين أيضا أن يستمر تطوير أدوات الإقراض. ويشير نجاح "خط الائتمان المرن" إلى ضرورة تشجيع استخدام التسهيلات الوقائية. ونظرا لتباين طبيعة الصدمات، يجب تصميم المزيد من التسهيلات التي تلائم احتياجات البلدان منخفضة الدخل.

وينبغي ألا يكون دور المقرض الأخير مقصورا على الصندوق بشكل حصري. فعلى الصندوق أن يلجأ لخيارات أخرى يستكمل بها طاقة الإقراض المتوافرة له، ومن ذلك الترتيبات الإقليمية وخطوط تبادل النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية (وإن كان الصندوق لا ينبغي أن يقوم بدور المنسق في هذه الترتيبات).

ويمثل تصميم برامج الصندوق على النحو الملائم عاملا بنفس أهمية توافر الموارد اللازمة لدعمها. ومع ازدياد الطابع المعقد الذي يتسم به الاقتصاد العالمي، ستظل برامج الصندوق تواجه ظروفا جديدة أكثر صعوبة. وسيكون من الضروري أن تحقق هذه البرامج التوازن الملائم بين توافر وحجم التمويل من الصندوق، وتعديل السياسات المحلية، والدعم من الأطراف المعنية.

ويجب أن ينظر الصندوق أيضا في الانعكاسات الممكنة لحدوث أزمة في أحد البلدان على استقرار النظام الدولي. ومن العناصر الجوهرية التي يتعين أخذها في الاعتبار طبيعة الأزمة ومستوى الديون الذي يمكن الاستمرار في تحمله. والقاعدة الأساسية هي أن الصندوق ينبغي أن يقدم قروضا يمكن أن تكون كبيرة الحجم إذا كانت المشكلة نابعة عن نقص كبير في السيولة. أما إذا كانت الديون قد بلغت مستوى لا يمكن الاستمرار في تحمله، فإن قروض الصندوق لن تؤدي إلا إلى تحميل البلد العضو عبئا مفرطا، كما أنها ستسفر عن تأجيل قرارات أخرى أكثر فعالية. وفي مثل هذه الظروف، يمكن تساعد اتفاقيات إعادة الهيكلة الوقائية على إعادة الدين إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها واسترداد دعم الصندوق.

وهناك بالتأكيد حالات تمثل "منطقة رمادية". والإقراض يعتمد في العادة على التقدير الاستنسابي ومن ثم ينطوي على مخاطر كبيرة. وينبغي أن تكون المؤسسة على وعي بالتكاليف التي *لا* تشكل دعما للبلد العضو الذي يمر بأزمة.

نقطة الضعف الأساسية الرابعة: تنسيق السياسات

يحتل صندوق النقد الدولي موقعا مركزيا في النظام المالي الذي يواجه قائمة طويلة من التحديات الجسيمة. ومن هذه التحديات استمرار الاختلالات العالمية؛ وانتقال آثار القرارات التي تتخذها الاقتصادات الكبرى بشأن السياسات؛ والتدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ والتدابير الاحترازية الكلية، بما في ذلك تراكم الاحتياطيات وضوابط رأس المال؛ وارتفاعات أسعار السلع الأولية؛ وإصلاحات القطاع المالي؛ ومدى استمرارية أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة؛ والأزمة في أوروبا؛ والتحول الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتتطلب هذه المشكلات العالمية حلولا عالمية. وتنسيق السياسات على المستوى الدولي مطلب ضروري، لكن تخطيطه بالغ الصعوبة. غير أن للصندوق مكانة فريده تهيئ له التوصل إلى حلول تعاونية. ويجب اتباع مسارين في هذا

الخصوص، هما التنسيق القوي مع مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي وتحويل اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية من حدث "شبه احتفالي" إلى اجتماع لمناقشة السياسات على نحو أكثر عمقا. وينبغي أن يكون العمل الفني الذي يقوم به الصندوق أساسا للتحولين المذكورين. وفي المرحلة القادمة، ينبغي دمج العملية السياسية التي تتم في إطار مجموعة العشرين ضمن هيكل حوكمة الصندوق.

وأود التأكيد على إيماني الصادق بأن المؤسسات المالية الدولية والحكومات الوطنية ستكون أكثر ترحيبا بالتعاون مع الصندوق وأكثر رغبة في هذا التعاون إذا تعززت شرعية هذه المؤسسة.

خاتمة

وبدون صندوق فعال، يتعرض الاقتصاد العالمي لمخاطر انتقال الأزمات المحلية إلى مساحات أوسع، مع كل ما يصاحب ذلك من مشاق. والصندوق مؤسسة فريدة يمكن أن تتيح القدرة والمصداقية اللازمين لتجنب الأزمات وحلها عند وقوعها. ولتحقيق هذا الهدف، يحتاج الصندوق إلى هيكل شرعي للحوكمة، ومستوى أفضل بكثير من القدرات الرقابية وقدرات منع الأزمات وتسويتها، كما يحتاج إلى تعزيز التنسيق بين السياسات.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، يحتاج الصندوق إلى مدير عام يمكنه تقديم توجه استراتيجي للمؤسسة. ومن الضروري أن يرسل الصندوق أقوى إشارة على أنه، بفضل قيادته، لا يتأخر عن الركب وإنما يسبق التطورات العالمية بخطوة، حتى يواصل النجاح في خدمة بلدانه الأعضاء.

وشكرا لنظركم في ترشيحي.

المخلص،

أوغستن كارستنز